مؤسسة القدس الدّولية
al Quds International Institution (QII)
www.alquds-online.org

المرأة المقدسية

صمود في وجه الاحتلال

إعداد
علي إبراهيم
قسم الأبحاث والمعلومات
مؤسسة القدس الدّولية

المرأة المقدسية
صمود في وجه الاحتلال

إعداد:

علي إبراهيم

صادرة عن

مؤسسة القدس الدوليّة

آذار/مارس 2019

مقدمة



يعمل الاحتلال الإسرائيلي وأذرعه التهويديّة المختلفة على استهداف جميع مكونات المجتمع الفلسطيني في القدس المحتلة، عبر عددٍ من السياسات التهويديّة التي تستهدف الوجود الفلسطيني بشكلٍ عام، وتفاصيل الحياة اليومية للفلسطينيين في القدس، وتخلّف هذه الخطط آثارًا شديدة القسوة على سكان المدينة من النواحي الحياتية والنفسية والجسدية، وينتج عنها عددٌ من الإشكاليات الاجتماعية والحياتية العميقة، فمن الوضع الاقتصادي المتردي للفلسطينيين، إلى هدم منازلهم وطردهم من قراهم، وعزلهم عبر جدار الفصل العنصري، وصولًا إلى الاستهداف المباشر بالقتل والاعتقال داخل المسجد الأقصى، أو في أزقة القدس المحتلة وغيرها من قرى والمناطق الفلسطينية المحتلة.

هذه العناوين العامة من الاعتداء لا تنحصر بفئة معينة من الفلسطينيين، بل تطال مختلف المناطق الفلسطينية، ومختلف الشرائح الموجودة فيها، وفي إطار تسليط الضوء على معاناة القطاعات الاجتماعية الفلسطينية في القدس، تتناول هذه الورقة معاناة المرأة الفلسطينية في المدينة المحتلة، خاصةً أن المرأة المقدسية استطاعت أن تثبت دورها في الدفاع عن المقدسات، عبر رباطها الدائم في المسجد الأقصى، ومواجهة الاقتحامات شبه اليومية للمسجد، بالإضافة إلى تضررها من مختلف الإجراءات التهويدية سالفة الذكر، وتحملها أعباء جليلة في حياة يكتنفها الكثير من المصاعب والمنغصات.

ولا يأتي الاهتمام بالمرأة المقدسية في سياق حملات التفاعل العالمية فقط، بل في إطار بيان ما يعانيه المجتمع المقدسي ككلّ من إرهاب الاحتلال واعتداءاته الدائمة، وإظهار ما تقوم به المرأة المقدسية من مواجهة أطماع الاحتلال، وتضررها من استهداف الاحتلال للقطاعات الحياتية في القدس المحتلة، بالإضافة إلى استهدافها بشكلٍ مباشر، حيث تتعرض المرأة في القدس للاعتقال والضرب والتنكيل، واعتداءاتٍ أخرى مختلفة.

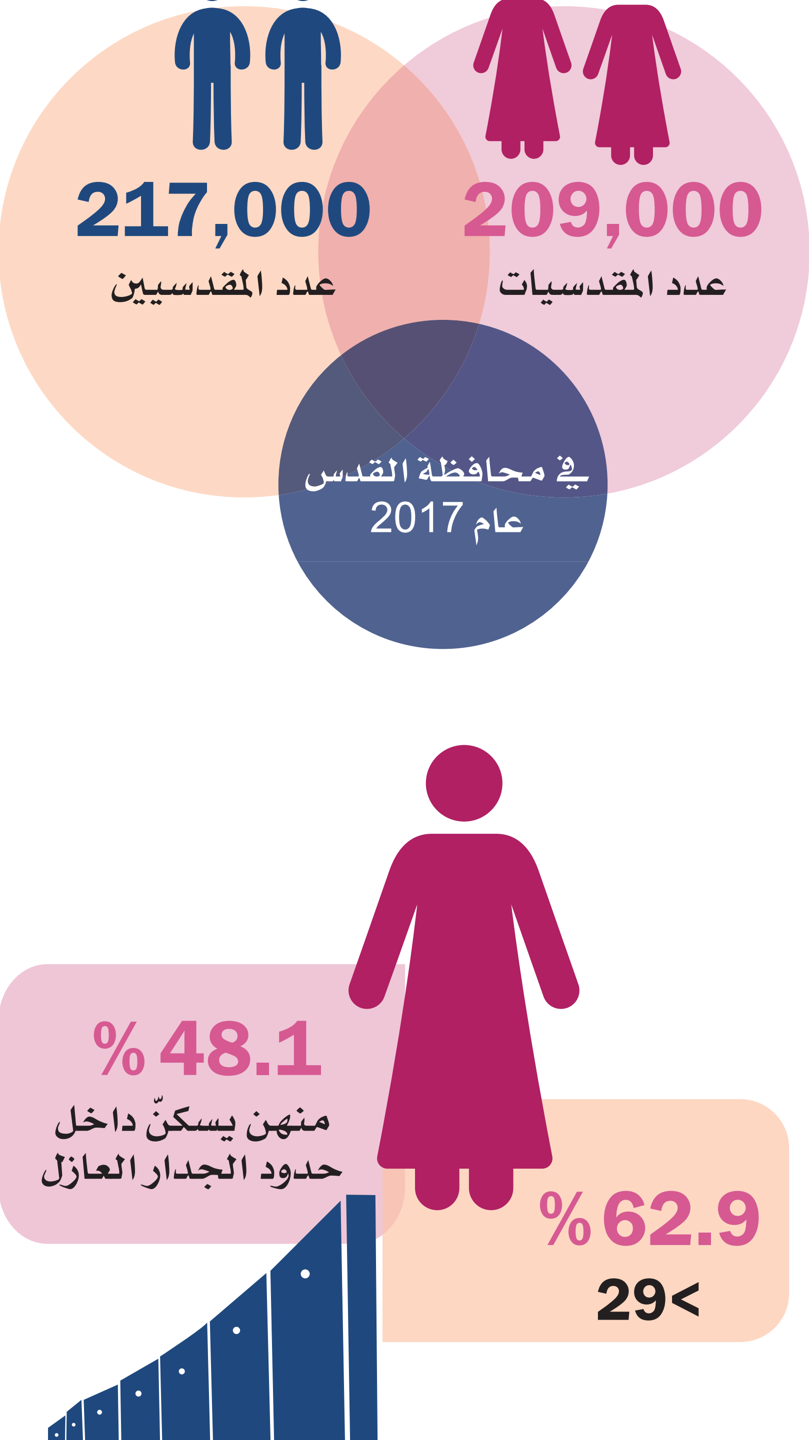
ومع مشاركة المرأة الفلسطينية في مواجهة الاحتلال منذ حقبة الاحتلال البريطاني لفلسطين، فقد قدمت المرأة المقدسية تضحيات جليلة خلال الانتفاضتين الأولى والثانية، وكان لها دورٌ فاعلٌ خلالهما، من خلال المشاركة المباشرة، أو تقديم التضحيات في مواجهة آلة الاحتلال وأذرعه المختلفة، وهو دورٌ يستمر حتى يومنا هذا، بل فاقت المرأة في بعض مجالاته الرجال.

فالمرأة المقدسية هي الأم المصابرة التي حثت أبناءها على التعلّم والعمل، وعلى الثورة والمقاومة، وهي المرابطة في أزقة القدس وفي ساحات المسجد الأقصى المبارك، وهي المعلمة التي شاركت في بناء الجيل، وهي الناشطة المثقفة الفاعلة، وهي المقاومة التي واجهت الاحتلال وعناصره الأمنية، وهي المرأة التي التحمت مع الجماهير في هبة البوابات الإلكترونية وكانت تهتف وترابط، وتعدّ الطعام وتواجه الاحتلال في صورة تمثل نموذجًا للحراك الرائد الذي تقوم به هذه المرأة الفلسطينية.

المقدسيات شطر المجتمع الفلسطيني، رهين الفقر والبطالة

تفيد معطيات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني أن عدد المقدسيات في محافظة القدس بلغ نحو 209 آلاف نهاية عام 2016، يقابلهن نحو 217 ألف مقدسي ذكر. ووفق معطيات كتاب القدس الإحصائي السنوي 2016، فإن 62.9% من المقدسيات في عمر ما دون 29 عامًا، و48.1 % منهن يسكنّ داخل الجدار العازل، وتوضح المعطيات أن 82.3 % من المقدسيات يعشن في الحضر، و11.3 % بالريف و6.4 % بمخيمات[1].

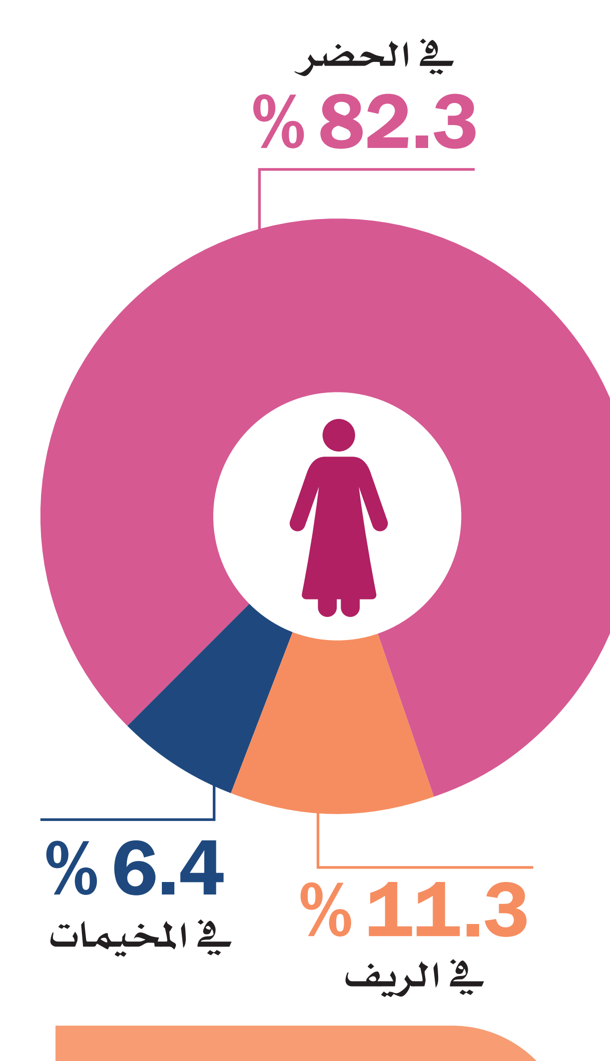
وعلى الصعيد الاجتماعي، تُفيد المعطيات أن 41.2 % من نسبة عقود الزواج تتم للفئة ما بي 15 و19 عامًا، وأن 52.4 % من المقدسيات فوق 12 عامًا متزوجات،



1 كتاب القدس الإحصائي السنوي 2017، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، حزيران/يونيو 2017، ص 25-31.
المرأة المقدسية.. بين ثقافة المجتمع وممارسات الاحتلال، ساما فايز عويضة، الجزيرة نت، 2017/3/9، https://tinyurl.com/ydyk9lr6

في حين بلغ العمر المتوسط لعقد القران للمرأة المقدسية نحو 19.9 عامًا.

وتعاني المرأة المقدسية من تدهور الوضع الاقتصادي للمجتمع الفلسطيني، فإن كانت ربة منزل تهتم بشؤون الأسرة، ستعاني للتغلب على الصعوبات اليومية، أو ستلجأ للبحث عن عمل لتأمين حياة كريمة لها ولأطفالها، وبحسب وزارة العمل الفلسطينية وصلت نسبة البطالة بين المقدسيات إلى نحو 85 %[1]، وتشير معطيات إلى أن 13 % من نساء القدس موجودات في قوة العاملة فقط[2]، وبحسب كتاب القدس الإحصائي السنوي أن 6.6 % من النساء المقدسيات في محافظة





1 دنيا الوطن، 2019/1/30، http://bit.ly/2TiRAUJ
2 نقابة العمال معًا، 2017/7/17، https://tinyurl.com/yc72q6mm

القدس موجودات في سوق العمل[1]. ويبلغ متوسط ساعات العمل لنساء القدس مدة 36.4 ساعة أسبوعيًا، ويحصلن على متوسط أجرٍ يومي يعادل 21 دولارًا أميركيًا[2]. وبحسب الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، وصلت نسبة الفقر في العائلات التي ترأسها سيدات إلى نحو 30 % في عام 2017، مقابل 29 % في الأسر التي يرأسها ذكور[3].

اعتداءات الاحتلال والوضع الاقتصادي تفاقم التسرب المدرسي

يعاني قطاع التعليم في مدينة القدس كغيره من القطاعات الحياتية في المدينة المحتلة حصارًا مطبقًا، وهجمة قاسية لأسرلته، فمع ضعف الإمكانيات الماديّة وعدم القدرة على ترميم الأبنية المدرسية، تقوم أذرع الاحتلال وعلى رأسها بلديته في القدس، بالضغط نحو ضم القطاع التعليمي للمنظومة «الإسرائيلية»، وتطويع التعليم ليخدم سياسة المحتلّ وخططه. تهويد «التعليم» يظهر عبر ما تقوم به بلدية الاحتلال في القدس ووزارة «معارف» الاحتلال، من إجبار المدارس الفلسطينية وعلى رأسها الأهلية – الخاصة- لتطبيق المنهاج «الإسرائيلي» في مقابل تقديم المساعدات المالية من قبل سلطات الاحتلال[4].

في المدارس
37,000
طالبة عام 2016

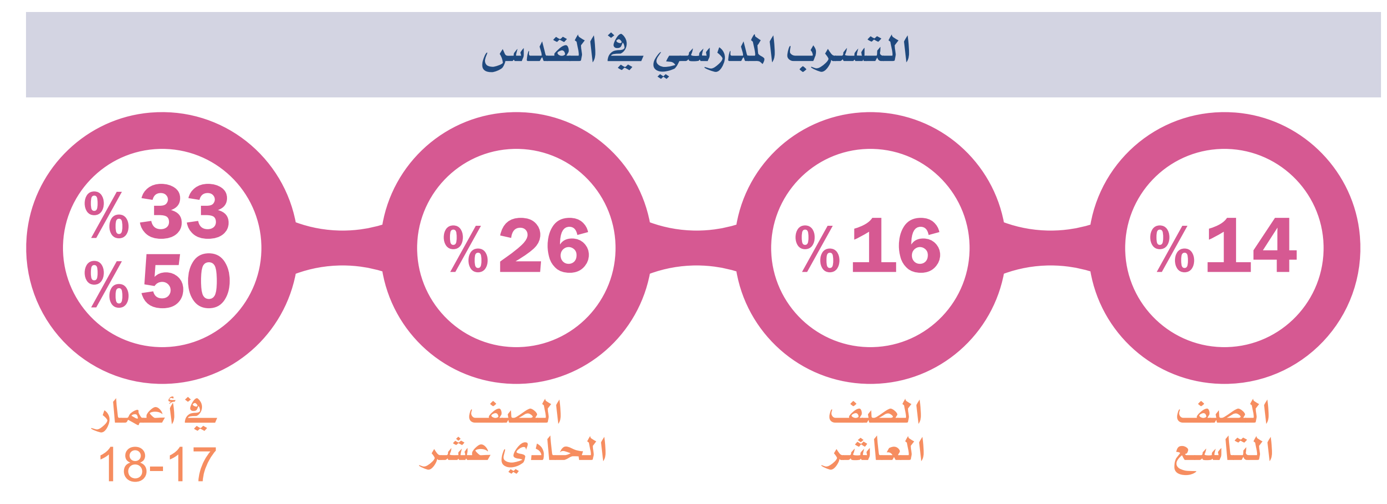
في الجامعات
7,322
طالبة عام 2016

تُظهر الأرقام أن عدد طالبات في مدارس محافظة القدس نحو 37 ألف طالبة في عام 2016[5]، في مقابل 7322 طالبة في جامعات القدس، في حين بلغ عدد الخريجات قرابة 1536 خريجة للعام الدراسي 2014-2015 فقط[6]. وتُشير هذه الأرقام إلى أن جزءًا كبيرًا من الفتيات في القدس لا يكملن تعليمهنّ،

حيث بلغت نسبة تسرب الطلبة بشكلٍ عام في القدس المحتلة

1 كتاب القدس الإحصائي السنوي 2017، مرجع سابق، ص 56.
2 المرأة المقدسية.. بين ثقافة المجتمع وممارسات الاحتلال، مرجع سابق.
3 النتائج الرسمية لمستويات المعيشة في فلسطين، الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني، أيار/مايو 2018، ص 28.
4 هشام يعقوب (محرر) وآخرون، حال القدس الفصلي 2016/3، مؤسسة القدس الدولية، https://tinyurl.com/y4y68bv4
5 كتاب القدس الإحصائي السنوي 2017، مرجع سابق، ص 77.
6 المرجع نفسه، ص 83.

نحو 14 % في الصف التاسع الأساسي (14 سنة)، و16 % في الصف العاشر (15 عامًا)، و26 % في الصف الحادي عشر (16 عامًا)، وتصل إلى ما بين 33 % و50 % (في أعمار 17-18)[1]. وبحسب تقديرات منظمة «عير عَميم» لعام 2017 تحتاج الأحياء الفلسطينية إلى نحو 2,557 غرفة صفية، وثلث الطلّاب في القدس المحتلة لا يتمّون 12 سنة تعليميّة[2].



وتعد حواجز الاحتلال وتفتيش الطلاب بشكلٍ مهين، من أبرز الأسباب التي تدفع أولياء الأمور إلى عدم إرسال بناتهن إلى المدارس، خاصة بعد دخولهن في سن البلوغ[3].

«القائمة الذهبية» ضرب حركة الرباط عبر استهداف المقدسيات

تصاعد الاعتداء على المرابطات في المسجد الأقصى منذ شهر آب/أغسطس عام 2015، حيث منعت سلطات الاحتلال 20 مرابطة من الدخول إلى المسجد الأقصى، بقرارٍ من شرطة الاحتلال، التي أطلقت عليهنّ اسم «القائمة السوداء»، وسماها الفلسطينيون «القائمة الذهبية»، ومنذ ذلك التاريخ بدأ عدد المرابطات الممنوعات من دخول الأقصى بالارتفاع، ففي بداية شهر أيلول/سبتمبر 2015 بلغ عددهنّ 45 مرابطة[4]، ووصل إلى أكثر من 60 مرابطة مع نهاية عام 2016[5]. وبالتزامن مع منع المرابطات حظرت سلطات الاحتلال في

1 الجزيرة نت، 2016/9/1، https://tinyurl.com/y783cyyy
2 منظمة «بتسليم»، 2017/11/11، https://www.btselem.org/arabic/jerusalem
3 تأثير انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة المقدسية، مجموعة من المنظمات الأهلية، ص 38.
4 مركز معلومات وادي حلوة، 2015/9/6، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/61910/ar
5 هشام يعقوب (محرر) وآخرون، حال القدس السنوي 2016، مؤسسة القدس الدولية، بيروت ط1، 2017، ص 47.

2015/9/8 ما أطلقت عليه «تنظيمي المرابطين والمرابطات»[1]، لفرض المزيد من الحصار على حالة الرباط، وفي القلب منها النساء المقدسيات.



وتستمر سلطات الاحتلال في إبعاد المرابطات الفلسطينيات عن المسجد الأقصى، فخلال عام 2018 أبعدت سلطات الاحتلال نحو 176 فلسطينيًا عن المسجد الأقصى المبارك، تراوحت فترات إبعادهم ما بين أسبوع وستة أشهر، وكان من بينهم 30 سيدة[2]، في مقابل إبعاد 15 سيدة فلسطينية خلال عام 2017[3]، و23 سيدة في عام 2016[4]، ما يُشير إلى رفع سلطات الاحتلال

عدد السيدات المبعدات عن المسجد الأقصى المبارك

23	عام 2016
15	عام 2017
30	عام 2018

1 هشام يعقوب (محرر) وآخرون، حال القدس السنوي 2017، مؤسسة القدس الدولية، بيروت ط1، 2018، ص 52.
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2018/12/31، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77520/ar
3 مركز معلومات وادي حلوة، 2018/1/1، http://www.silwanic.net/index.php/article/news/77233/ar
4 حال القدس السنوي 2016، مرجع سابق، ص 46.

استهدافها للوجود النسائي في المسجد الأقصى، وإلى أن المرابطات في المسجد يشكلن ثقلًا نوعيًا في الوجود الفلسطيني في جنبات الأقصى خلال أوقات الاقتحام شبه اليومية.

وتستهدف أذرع الاحتلال الأمنية المرابطات في الأقصى بشكلٍ متزايد، خاصة مع محاولات الاحتلال الحثيثة السيطرة على المنطقة الشرقية من المسجد الأقصى، ومن صور هذه الاعتداءات، اعتقال شرطة الاحتلال لستِّ مرابطات في 2019/2/3، ثم أصدرت قرارًا بإبعادهنّ عن المسجد مدة أسبوعين بتهمة «الجلوس في المنطقة الشرقية داخل المسجد الأقصى عند باب الرحمة»[1].

اعتقالٌ وأسر، المقدسية بين معاناة الاعتقال والسجن

تتعرض المقدسيات للاعتقال وما يرافقه من اعتداء جسدي ونفسي، وهي انتهاكات تترك آثارًا عميقة في نساء القدس، وفي هذا السياق اعتقل الاحتلال خلال 2018 نحو 1736 فلسطينيًا من القدس المحتلة[2]، يشكلون نحو 27.8 % من مجمل المعتقلين الفلسطينيين[3]، ومن بين المعتقلين نحو 63 سيدة مقدسية، من بينهن قاصرتان و4 مسنات[4]. وخلال عام 2017 اعتقل الاحتلال 88 امرأة مقدسية، من بينهنّ 6 قاصرات و4 مسنات[5].



1 موقع مدينة القدس، 2019/2/4، http://alquds-online.org/index.php?s=1&id=30172
2 مركز معلومات وادي حلوة، 2018/12/31، مرجع سابق.
3 هيئة شؤون الأسرى والمحررين، 2018/12/30، https://tinyurl.com/yamb7t3f
4 مركز معلومات وادي حلوة، 2018/12/31، مرجع سابق.
5 حال القدس السنوي 2017، مرجع سابق، ص 71.

ولا تقف معاناة المقدسيات عند الاعتقال فقط، بل تتعدى ذلك إلى إصدار الأحكام الجائرة، وتعمد إدارة السجون الإسرائيلية إلى وضع الأسيرات المقدسيات مع السجينات الجنائيات الإسرائيليات[1]، ما يفاقم معاناتهنّ، ويرفع من حجم الاعتداء الجسدي والنفسي الذي تتعرض له الأسيرة من قبل السجان أو السجينات الجنائيات. ومن أبرز الاعتداءات التي تتعرض لها الأسيرات المقدسيات في سجون الاحتلال، نذكر منها[2]:

- وضع الأسيرات في زنازين انفرادية.
- التحقيق المتكرر الممتد لساعات طويلة مع الأسيرات.
- إخضاع الأسيرات للتفتيش العاري.
- ممارسة الضغوطات النفسية والإيذاء اللفظي المباشر من السجانين الإسرائيليين.
- الاقتحامات الليلية لغرف الأسيرات.
- ضرب الأسيرات في أثناء نقلهن للمحاكم على أيدي قوات «النحشون» المتخصصة بعملية النقل وشتمهن بألفاظ بذيئة.
- وضع كاميرات مراقبة تنتهك خصوصية الأسيرات.



1 أمد للإعلام، 2017/11/28، https://www.amad.ps/ar/Details/203078
2 موسوعة الجزيرة نت، https://tinyurl.com/y9ztqtlt
أمد للإعلام، 2017/11/28، مرجع سابق.

نقل الأسيرات إلى المحاكم في مركبات حديدية، وإطالة الرحلة قدر الإمكان لتستمر أحيانًا من الساعة الثالثة فجرًا حتى الـ11 ليلًا، ولا يُقدم للأسيرات خلالها إلا وجبة طعام واحدة، ولا يسمح لهنّ بقضاء الحاجة.

ومع هذه الاعتداءات الكبيرة، تصدر محاكم الاحتلال أحكامًا جائرة بحق الأسيرات، ومن نماذج هذه الأحكام القاسية والانتقامية بحق الأسيرات، الحكم على الأسيرة فدوى نزيه حمادة (31 عامًا) من مدينة القدس المحتلة بالسجن الفعلي مدة 10 سنوات وغرامة مالية قيمتها 30 ألف شيكل (نحو 8250 دولارًا أمريكيًا)، وعلى الأسيرة أماني خالد حشيم (31 عامًا) بالسجن الفعلي مدة 10 سنوات[1].

الأسيرة فدوى نزيه حمادة

ومن أبرز نماذج الأسيرات المقدسيات وما يعانين في سجون الاحتلال، الأسيرة إسراء الجعابيص (31 عامًا)، التي اعتقلت في 11 تشرين أول/أكتوبر2015، في أثناء قيادتها مركبتها في شارع محاذ لبلدة الزعيّم شرقي مدينة القدس المحتلة، واتهمتها سلطات الاحتلال بمحاولة تفجير سيارتها، ولكن ذويها وشهود عيان أفادوا أن مركبتها احترقت ومنعها جنود الاحتلال من مغادرتها، فأصيبت بحروق شديدة في جسمها، وفقدت 8 من أصابع يديها، وأصابتها تشوهات في منطقة الوجه والظهر، وحكمت عليها سلطات الاحتلال بالسجن الفعليّ مدة 11 عامًا[2].



الأسيرة إسراء الجعابيص

1 هيئة شؤون الأسرى والمحررين، 2018/12/30، مرجع سابق.
2 العربي الجديد، 2018/10/17، https://tinyurl.com/yaz6lxmk

ونتيجة هذه الإصابات تعاني الأسيرة إسراء الجعابيص أشدّ المعاناة، فإلى جانب معاناة الأسيرات في السجون، لا تستطيع قضاء الكثير من حاجاتها اليومية من دون مساعدة الأسيرات الأخريات، بالإضافة إلى معاناتها النفسية الشديدة، وعدم استجابة مصلحة السجون الإسرائيلية لطلبات إسراء بإجراء عمليات جراحية للتخفيف من وطأة إصابتها، وعدم توفير أبسط الظروف والمستلزمات التي تخفف من آلامها الجسدية والنفسية[1].

الحرمان من السكن، نساء القدس بين هدم منازلهنّ والسيطرة عليها

يشكل هدم منازل الفلسطينيين واحدًا من أبرز سياسات الاحتلال الرامية إلى خفض أعداد الفلسطينيين في المدينة المحتلة، بالإضافة إلى تحويله إلى إجراء عقابي تستخدمه سلطات الاحتلال في سياق محاولتها إيقاف العمليات الفردية في انتفاضة القدس.



وخلال عام 2018 هدمت سلطات الاحتلال نحو 143 منشأة سكنية وتجارية، من بينها 24 منشأة قام أصحابها بهدمها ذاتيًا تجنبًا للغرامات الباهظة وتحميلهم كلفة الهدم[2]. في مقابل هدم 116 منزلًا ومنشأة خلال عام 2017 [3]. وبلغت نسبة إخطارات الهدم الصادرة بحق المقدسيين في المدينة المحتلة نحو 27 % من مجمل إخطارات الهدم التي أصدرتها أذرع الاحتلال خلال عام 2018[4]. ومن أبرز المنشآت السكنية والصناعية التي هدمتها سلطات الاحتلال في مدينة القدس ما يأتي: بناءان سكنيان، و40 منزلًا، و52 منشأة

1 رأي اليوم، 2018/11/24، https://tinyurl.com/yd8pcx6y
2 المرجع نفسه.
3 حال القدس السنوي 2017، مرجع سابق، ص 80.
4 مركز عبد الله الحوراني، 2018/12/30، https://tinyurl.com/y8wsqjzu

تجارية، بالإضافة إلى 18 مستوعبًا «كونتينر» مستخدمة كمخازن ومكاتب، و7 بركسات للمواشي، و6 مرآب للمركبات[1].

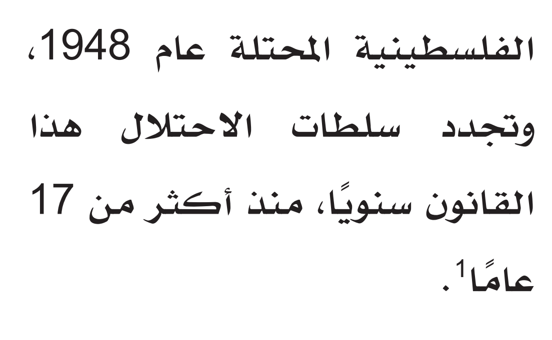
عمليات الهدم المتصاعدة تؤثر مباشرة في النساء والأطفال في القدس المحتلة، حيث تتشكل غالب الأسر المقدسية منهما. وتفاقم هذه العمليات من أزمة السكن في المدينة، ما يجعل المرأة المقدسية تقطن مع عددٍ من الأسر في منازل صغيرة، تُفقد شعور الطمأنينة والخصوصية، وتصبح المرأة في خوفٍ دائم من فقدان السكن، وبحسب شهادات لنسوة فلسطينيات، فقد أفدن أنهنّ ينمن بثيابهم العادية بعد إخطار منازلهن بالهدم، خوفًا من اقتحام المنزل على حين غرة، ما يجعل المرأة في حالة من عدم الاستقرار النفسي الدائم[2].



1 مركز معلومات وادي حلوة، 2018/12/31، مرجع سابق.
2 تأثير انتهاكات الاحتلال الإسرائيلي على المرأة المقدسية، مرجع سابق، ص 38.

الحرمان من لم الشمل

ومن أبرز القوانين الإسرائيلية التي تؤثر في النساء المقدسيات، قانون منع لم الشمل المعروف بقانون «المواطنة والدخول إلى إسرائيل»، الذي يمنع على الفلسطينيين - بسبب حملهم الهوية الفلسطينية وسكنهم بالضفة الغربية- الحصول على مكانة قانونية في الأراضي المحتلة بناء على ارتباطهم وزواجهم من فلسطيني آخر يقيم بالشطر الشرقي من القدس أو في الأراضي



الفلسطينية المحتلة عام 1948، وتجدد سلطات الاحتلال هذا القانون سنويًا، منذ أكثر من 17 عامًا[1].



وإلى جانب آثار هذا القانون الخطير على آلاف العائلات الفلسطينية، فقد انعكس على التركيبة السكانية للفلسطينيين في القدس المحتلة، وأحدث شرخًا ما بين سكان القدس ونظرائهم في الضفة الغربية، بالإضافة إلى تأثيرات القانون من النواحي الجغرافية والحضارية، فقبل صدور هذا القانون لم تخلُ الأسر الفلسطينية في القدس من زواج مختلط، ما فاقم عزلة الفلسطينيين في القدس، خاصة بعد بناء الجدار العازل[2].

وتفيد معطيات أن عدد الفلسطينيين الذين يعيشون بالقدس مع أزواجهم بناء على طلبات لمّ شمل يصل لنحو 12,300 فلسطيني، من بينهم نحو 9900 فلسطيني يحملون تصاريح إقامة

1 الجزيرة نت، 2017/10/7، https://tinyurl.com/y86t9ua5
2 وكالة معًا الإخبارية، 2017/2/27، https://maannews.net/Content.aspx?id=894526

تجدد سنويًا، فيما الباقون لديهم وضع «مقيم مؤقت». وتشير المعلومات إلى أن غالبية مقدمي طلبات لمّ الشمل هم من المقدسيين الرجال لزوجاتهم، إذ تبلغ نسبة الطلبات التي تقدم بها مقدسيون لزوجاتهم وأبنائهم من الضفة الغربية قرابة 75 % من مجمل هذه الطلبات، فيما تقدمت المقدسيات بنحو 25 % منها لأزواجهن أو لأولادهن من الضفة الغربية[1].



هذه النقاط التي تختصر سياسات الاحتلال بحق نساء القدس، ليست إلا جزءًا يسيرًا من معاناة المرأة الفلسطينية في المدينة المحتلة، وما تواجهه من اعتداءات يوميّة، تجعل حياتها في القدس ضربًا من المقاومة، وجزءًا من التضحية التي يقدمها هذا الشعب الفلسطيني، تضحيات تتصاعد في وقتٍ تتضاءل فيه أصوات التضامن، وترتفع أصوات التطبيع والتقارب مع الاحتلال، كأن حرائر فلسطين عليهنّ الوقوف منفردات إلا من أترابهنّ من الأحرار والحرائر في آفاق العالم.

1 الجزيرة نت، 2017/10/7، مرجع سابق.

الإدارة العامة

شارع الحمرا - بناية السارولا - الطابق 11

هاتف: 00961-1-751725

فاكس: 00961-1-751726

ص.ب: 113-5647 بيروت لبنان

info@alquds-online.org

www.alqudss-online.org

